مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة د. مجور:

إحالة مشروع لائحة عمل المنظمات غير الحكومية العربية والأجنبية إلى لجنة وزارية مختصة

توجيه مجلس إدارة المؤسسة المحلية للنقل البري برفع بدائل لمعالجة أوضاع العاملين فيها وإقرار البديل الأفضل

صنعاء / سبأ:

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور مشروع لائحة عمل المنظمات غير الحكومية العربية والأجنبية العاملة في الجمهورية اليمنية المقدم من نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم الأرحبي.

ويشتمل المشروع الذي يقع في(59) مادة موزعة في (8) فصول على المعايير والشروط اللازمة لتنظيم شؤون المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في اليمن وكيفية التعامل معها مع تحديد الجهة التي تمنح الترخيص والإجراءات المطلوبة لمنحها والجهات التي يناط بها عملية المتابعة والمراقبة والتقييم والإشراف وذلك بهدف تنظيم العلاقة مع هذه المنظمات وغيرها من الجهات التي تدخل معها في ارتباطات عمل وحتى تستطيع هذه المنظمات نفسها التحرك في إطار قانون تنظيم هذه العملية برمتها.

■ د. مجور يترأس اجتماع مجلس الوزر اء أمس

وأحال المجلس في ضوء مناقشته للموضوع مشروع اللائحة الى لجنة وزارية برئاسة وزير الخارجية وعضوية وزراء الخدمة المدنية والتأمينات، الشؤون القانونية ، الشؤون الاجتماعية والعمل، العدل، والداخلية لمراجعة اللائحة بصورة متكاملة والرفع إلى المجلس بالنتائج للمناقشة النهائية وإقرار ما يلزم .

وناقش المجلس تقرير وزير الدولة أمين العاصمة رئيس مجلس ادارة المؤسسة المحلية للنقل البري في أمانة العاصمة بشأن الأوضاع المالية والتشغيلية للمؤسسة والمقترحات الخاصة بإعادة هيكلتها.

ووجه المجلس بإعادة الموضوع الى مجلس إدارة المؤسسة للمزيد من الدراسة في ضوء الملاحظات المقدمة بشأنها من قبل المجلس والرفع ببدائل لمعالجة أوضاع المؤسسة وجميع العاملين فيها على نحو كامل الى المجلس لمناقشتها وإقرار البديل الأفضل.

واستمع المجلس الى شرح من وزير الشباب والرياضة نائب رئيس اللجنة الإشرافية العليا للمخيمات والمراكز الصيفية .. موضحا ان جميع البرامج الشبابية والتثقيفية والتوعوية والأدبية والعلمية والمهنية تسير بصورة جيدة وفقا للبرنامج الزمني المقر من قبل اللجنة الاشرافية العليا .. ونوه بالنتائج الايجابية المتعددة للمخيمات والمراكز الشبابية الصيفية في تعزيز التلاحم بين شباب الـ22 من مايو المجيد وكذا صقل مواهبهم واطلاق إبداعاتهم الخلاقة في مختلف مجالات العلم والمعرفة والأدب ومدى الاستفادة من برامج التأهيل والتدريب المهني والتقني.

واطلع المجلس بهذا الشأن على تقرير وزير الأوقاف والإرشاد عن مراكز تحفيظ القران الكريم والواجبات الدينية في عموم المراكز الصيفية في الجمهورية البالغ عددها 3 آلاف و211 مركزا، مبينا ان إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بهذه المراكز حتى يوم أمس الأول بلغ 344 الفاً و72 طالبا وطالبة.

واطلع المجلس على التقرير السنوي لوزارة شؤون مجلسي النواب والشورى حول مستوى تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلسي النواب والشورى للفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2009.

وتناول التقرير احصائيات بإجمالي المواضيع المحالة من الحكومة الى مجلس النواب خلال العام الماضي والاجراءات الدستورية المتخذة بشأنها .. موضحا بهذا الخصوص انه تم احالة 18 مشروعا لقوانين في حين بت مجلس النواب في 21 مشروعا منها مشاريع في الفترة السابقة للعام الماضي.

وأشار الى ان عدد الاتفاقيات الثنائية والاقليمية والدولية المحالة الى مجلس النواب يبلغ 7 اتفاقيات تم البت في 3 منها خلال العام الماضي 2009 في حين وصل عدد الاتفاقيات النفطية التي تم استكمال إجراءاتها الدستورية الى 7 اتفاقيات مشاركة في الإنتاج فضلا عن 8 اتفاقيات قروض.

ولفت التقرير الى اجمالي مشاريع القوانين التي لا تزال قيد الدراسة من قبل مجلس النواب البالغ عددها 38 مشروعا، فضلا عن 8 اتفاقيات ثنائية وإقليمية ودولية واتفاقية نفطية واحدة وثلاثة اتفاقات قروض، وتطرق إلى تقارير اللجان الدائمة عن القضايا العامة .

اما ما يخص المواضيع التي ناقشها مجلس الشورى خلال الفترة نفسها ذات الصلة بالحكومة فقد وصل عددها إلى 15 موضوعا في مجالات مختلفة.

كما اطلع مجلس الوزراء على التقرير الأسبوعي لوزير شؤون مجلسي النواب والشورى عن سير تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلس النواب وذلك للفترة 19 - 25 يوليو الجاري.

واطلع المجلس على تقرير وزير السياحة بشأن الإصلاحات الجوهرية التي قام بها مجلس الترويج السياحي والهادفة إلى تحسين واقع صندوق الترويج السياحي.

واطلع مجلس الوزراء على التقرير الأمني المقدم من وزير الداخلية بشأن الأوضاع الأمنية على مستوى الجمهورية وما تقوم به الأجهزة الأمنية لمكافحة الجريمة والتصدي للمجرمين وإلقاء القبض عليهم واستكمال الإجراءات القانونية بإحالتهم إلى الأجهزة القضائية المختصة.

الإشادة بالآثار الإيجابية للمخيمات الصيفية في صقل مواهب الشباب وإطلاق إبداعاتهم

في ورشة العمل الخاصة باستعراض تقرير التعديلات القانونية الخاصة بحقوق المرأة

رشيدة الهمداني : إزالة النصوص التمييزية ستكفل المساواة والعدالة بين الجنسين

■ جانب من الحضور في ور شة العمل

صنعاء / سبأ:

عقدت بصنعاء أمس ورشة عمل لاستعراض تقرير التعديلات القانونية الخاصة بحقوق المرأة، نظمتها اللجنة الوطنية للمرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وهدفت الورشة الى تعريف 50 مشاركا ومشاركة من الجهات الحكومية والمنظمات المدنية وكوادر اللجنة، ما توصلت إليه أعمال الفرق القانونية التي شكلتها اللجنة، من نتائج بخصوص مراجعة العديد من النصوص القانونية واقتراح التعديلات للنصوص التمييزية ومدى موافقتها للاتفاقيات الدولية .

وفي الورشة قالت رئيس اللجنة الوطنية للمرأة رشيدة الهمداني :« إن هناك فجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي على اعتبار أن الواقع يختلط كثيرا بالمفاهيم الاجتماعية الخاطئة التي تقلل من قدرات المرأة وتنظر إليها دائما نظرة دونية» .. مؤكدة أن الورشة تأتي في إطار جهود اللجنة ومهمتها المستمرة للنهوض بأوضاع المرأة وتحسين مستواها في مختلف المجالات السياسية والصحية والثقافية والمعيشية .

وأشارت الهمداني إلى ضرورة الأخذ بالقوانين مأخذ الجد كونها تشكل عائقا أمام المرأة للمشاركة الفاعلة في مختلف مجالات الحياة العامة والوصول الى مواقع صنع القرار .. مشددة بهذا الصدد على أهمية إزالة النصوص التمييزية ضد المرأة بما يكفل المساواة والعدالة بين الجنسين .

وتطرقت إلى قانون الجوازات في اليمن الذي لايتيح للمرأة الحصول على جواز سفر إلا بولي أمرها ، والنصوص القانونية التي تعيق عمل المرأة في المجال التجاري والإجراءات التي تمارس من قبل أصحاب رجال المال والأعمال بحق سيدات الأعمال.. مشيرة الى ضرورة التوعية المجتمعية بالقوانين والنصوص التي تعطي المرأة حقوقها كاملة وما كفله الدستور والقانون اليمني من حقوق مشروعة لها في المجالات المختلفة .

فيما قدمت رئيس قسم القانون الدولي الخاص بجامعة صنعاء الدكتورة مريم عبدالله الجوفي عرضا مفصلا لنتائج أعمال الفرق القانونية الثلاث التي شكلتها اللجنة الوطنية للمرأة لدراسة القوانين النافذة ومدى موافقتها للاتفاقيات والإعلانات الدولية التي صادقت عليها اليمن بهدف إزالة النصوص التمييزية ضد المرأة .

وأوضحت الجوفي أن اللجنة الوطنية للمرأة شكلت الفرق القانونية على ثلاث مراحل، الأولى في عام 2001م مكونة من اللجنة ووزارتي الأوقاف والإرشاد والشؤون القانونية ومحامية لدراسة 50 قانونا وطنيا وتسع اتفاقيات دولية صادقت عليها اليمن .

وأفردت النتائج التي توصل إليها الفريق في هذه المرحلة ومنها استخلاص المواد الداعمة لحقوق المرأة والمواد المتضمنة تمييزا ضدها ويبلغ عدد القوانين التي تتضمن تمييزا أو تجاهلا للمرأة في بعض موادها «تسعة قوانين» ، إضافة إلى استخلاص مواد القوانين التي نصت صراحة على أن حقوق المرأة مساوية لحقوق الرجل وعددها 13 قانونا والتوصية بإصدارها في كتيب بهدف توعية المرأة والمجتمع بالحقوق المكفولة لها.

واستعرضت الجوفي ما قام به الفريق القانوني خلال المرحلة الثانية في عام 2005م المكون من اللجنة الوطنية للمرأة ومحامية وقاضية ووزارة الشؤون القانونية لدراسة 75 قانونا وما خلص إليه الفريق من نتائج تتمثل في أن 27 قانونا بحاجة إلى تعديل لتضمنها نصوصا تمييزية أو أنها تتضمن مواد بصيغة الذكورية مع أنها تخاطب النساء والرجال على حد سواء .

وبينت الجوفي نتائج أعمال المرحلة الثالثة التي نفذتها اللجنة الوطنية للمرأة عام 2008م والفريق القانوني لدراسة 72 قانونا وطنيا ومدى تطابقها مع الاتفاقيات الدولية. ومما خلص إليه الفريق من توصيات يجب إعادة النظر والتعديل في قانون الانتخابات العامة والاستفتاء وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية وقانون الخدمة المدنية وقانون الجرائم والعقوبات .

وأثريت الورشة بالعديد من الملاحظات والمداخلات من قبل المشاركين والمشاركات عن بعض المسميات والمصطلحات القانونية والقوانين التي بحاجة إلى تعديل وفقا لنصوص الشريعة الإسلامية إضافة الى القوانين التي توصلت الفرق اليها بخصوص عدم وجود تمييز ضد المرأة والتي كان عددها 45 قانونا .

رئيسية الشورى تقف أمام تقريرين عن ميزانية المجلس والتأمينات الاجتماعية

صنعاء / سبأ:

عقدت اللجنة الرئيسية لمجلس الشورى اجتماعها أمس برئاسة رئيس المجلس عبد العزيز عبد الغني الذي وقفت خلاله أمام المذكرة الإيضاحية لمشروع موازنة مجلس الشورى للعام المالي 2011، المقدمة من الأمانة العامة للمجلس، وتقرير عن التأمينات الاجتماعية والمعاشات مقدم من لجنة الإصلاح الإداري والتنمية البشرية والتأمينات.

وقد أبانت المذكرة الإيضاحية للأمانة العامة لمجلس الشورى بشأن موازنة المجلس للعام المقبل 2011 الخطوات المتخذة أثناء الإعداد.

وأشارت المذكرة إلى أن الموازنة تم إعدادها تحت الإشراف المباشر لهيئة رئاسة المجلس وبإسهام اللجنة الخاصة المشكلة بقرار من اللجنة الرئيسية، ووفقاً للقواعد والمعايير الدستورية والقانونية، بما ينسجم مع طبيعة ومستوى المهام الدستورية التي يؤديها المجلس، ويوفر الإمكانيات اللازمة لإنفاذ هذا الدور.

وتضمن التقرير الخاص بالتأمينات الاجتماعية والمعاشات خمسة أقسام، تطرقت إلى تطور نظام التأمينات والمعاشات في اليمن والقوانين المنظمة، والفئات المستفيدة من هذا النظام.

وخلص التقرير إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة بتطوير منظومة التأمينات والمعاشات والتقاعد وإصلاحها، في القطاعات العام والخاص والمختلط.

وقررت اللجنة في ختام مناقشاتها للموضوعين إحالة كل من مشروع الموازنة إلى اجتماع المجلس المقرر عقده اليوم الأربعاء، وموضوع التأمينات إلى اجتماع المجلس الأسبوع القادم.

وكانت اللجنة الرئيسية قد استعرضت محضر اجتماعها وأقرته.

■ رئيس مجلس الشورى يترأس اجتماع اللجنة الرئيسية

اختتام الدورة التنشيطية السياسية للسفراء اليمنيين المعينين في الخارج

صنعاء / سبأ:

اختتمت في صنعاء أمس أعمال الدورة التنشيطية السياسية التي نظمها المعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية على مدى أسبوعين بمشاركة 14 سفيرا من السفراء اليمنيين المعينين في البعثات الدبلوماسية في الخارج .

وفي الاختتام عبر وزير الخارجية الدكتور ابوبكر القربي عن شكره وتقديره للجهود التي يبذلها المعهد الدبلوماسي في تنظيم الدورات التأهيلية للكادر الدبلوماسي اليمني بما يؤهله للقيام بالمهام الوطنية على الوجه الأمثل .

وقال "إن الدورة كانت مفيدة للسفراء من ناحية موضوعاتها التي تناولت مختلف المجالات التي يحتاج إليها الدبلوماسي اليمني في مهامه وتساهم في تفعيل دور الدبلوماسية اليمنية في الخارج".. مشيرا إلى أن الوزارة ستتولى متابعة كافة الإشكالات المالية التي تواجهها السفارات في الخارج.

ولفت الدكتور القربي الى أن برنامج الدورة كان حافلا بالعديد من المحاضرات التي القاها المسؤولون في بعض المؤسسات الرسمية التي لها علاقة مباشرة بعمل وزارة الخارجية والمهام الدبلوماسية.. ودعا المشاركين إلى أن يكونوا عند مستوى ثقة القيادة السياسية والوطن .

وقدم عميد المعهد الدبلوماسي السفير عبدالقوي الإرياني عرضا بشأن فعاليات الدورة والمعارف والنظريات التي قدمها وزراء في الحكومة وخبراء في المجالات: السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي.

وقال إن فعاليات الدورة تناولت بالتفصيل مرتكزات السياسة اليمنية الخارجية في ضوء المستجدات والتطورات الإقليمية والدولية ودور الدبلوماسية اليمنية في تعزيز السياسة الخارجية والأوضاع المالية والإدارية للبعثات الدبلوماسية في دول الاعتماد والتعاون الأمني بين اليمن ودول العالم وجهود اليمن في مكافحة الإرهاب ودور البعثات الدبلوماسية اليمنية في الخارج في حماية الأمن القومي والتعاون الاقتصادي والمالي بين اليمن ودول الاعتماد .

وأضاف : "المشاركون تعرفوا خلال الدورة عن كثب على أوضاع المغتربين اليمنيين في الخارج والفرص السياحية في اليمن ودور السفارات في الترويج لها وكذلك التعرف على فرص الاستثمار ودور السفارات في الترويج وجلب الاستثمارات فضلا عن القضايا ذات الصلة بسياسة الإبتعاث الخارجي وأوضاع الطلاب اليمنيين والملحقيات الثقافية في دول الإبتعاث.

كما تلقى المشاركون معارف شاملة في شأن العلاقة بين الإعلام والسياسة الخارجية اليمنية وآليات التواصل بين السفارات اليمنية في الخارج ووسائل الإعلام المحلية.

ولفت الإرياني إلى ان الدورة حققت نجاحات في تعريف السفراء بأهم القضايا والأحداث والمستجدات الداخلية ومواقف اليمن السياسية إزاء مختلف القضايا الاقليمية والدولية والاستماع الى المسؤولين المعنيين بأوضاع المغتربين اليمنيين والطلاب اليمنيين المبتعثين للدراسة في الخارج والمشكلات التي يواجهونها وكيفية التنسيق مع الجهات الرسمية لحلها.

■ وزير الخار جية في ختام الدور ة